

Distr.: General

16 March 2000

Arabic

Original:

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٩

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أولهاي (جيبوتي)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع)

../.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2، Room DC2-0750، Chief of the Official Records Editing Section, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/54/L.31)

مشروع مقرر بشأن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/C.2/54/L.31)

١ - السيد تالبوت (غيانا): عرض مشروع المقرر باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، فقال إن القصد منه هو تسهيل النظر بصورة وافية في تقرير اللجنة المعنية بتسخير الطاقة والموارد الطبيعية لأغراض التنمية (E/1999/32) بقدر ما يتصل منه بالمقترحات المتعلقة بالمياه واستعمال الأراضي والتخطيط المتكامل للأراضي والموارد المعدنية. وكانت مجموعة ال ٧٧ والصين تفضلّ لو أن لجنة التنمية المستدامة قد نظرت في التقرير قبل تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ غير أنه لما كان المجلس اعتمد بالفعل مقررا في هذا الشأن (٢٧٧/١٩٩٩)، فإن من المهم أن تضع لجنة التنمية المستدامة ذلك المقرر في اعتبارها لدى وضع التوصية التي تقدمها من جانبها إلى الجمعية العامة.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع) (A/C.2/54/L.27)

(أ) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

مشروع قرار بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (A/C.2/54/L.27)

٢ - السيد تالبوت (غيانا): عرض مشروع المقرر باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، فقال إنه يعيد تأكيد الحاجة إلى أن تدمج البلدان الأفريقية، التي لم تفعل ذلك بعد، أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا في خططها الوطنية وفي عملية بناء القدرة المؤسسية، ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، ويدعو البلدان المانحة إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتوسيع نطاق التعاون الصناعي، ويطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تعزز علاقتها بمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/54/L.28 و L.29)

(ب) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

مشروع مقرر بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية: الترتيبات التي تخلفه (A/C.2/54/L.28)

٣ - السيدة كريتشلو (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، ووجهت الاهتمام بشكل خاص إلى الفقرتين ٤ و ٦، مضيفة أنه لما كانت للكوارث الطبيعية آثار سلبية على جهود التنمية، فإنها تأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لإقامة نظم إنذار مبكر ملائمة.

مشروع قرار بشأن التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو (A/C.2/54/L.29)

٤ - السيدة كريتشلو (غيانا): عرضت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إنه لما كان من المتوقع أن تعاود ظاهرة النينيو الحدوث في غضون خمس سنوات، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراء عاجل للحد من أثرها على جهود التنمية. ولذلك يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإقامة المركز الدولي للبحوث المتعلقة بظاهرة النينيو في غواياكيل، ويطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة وإبداء التعاون في المجالات المالية والتقنية والعلمية تحقيقاً لهذا الغرض. وأضافت أن البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين تقوم باتخاذ تدابير استباقية للتصدي للمشاكل المرتبطة بظاهرة النينيو، وإنها تحت المجتمع الدولي على أن تفعل ذلك.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (تابع) (A/C.2/54/L.30)

مشروع قرار بشأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/C.2/54/L.30)

٥ - السيد تالبوت (غيانا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن هناك شعوراً عاماً بالارتياح تجاه الأعمال التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ووجه الاهتمام إلى الفقرتين ٩ و ١٠.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري على مواردهم الطبيعية (تابع)

مشروع القرار A/C.2/54/L.32

٦ - السيدة فهمي (مصر): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه الواردة أسماؤهم في الوثيقة وتونس. وأوضحت أن اسم الولايات المتحدة الأمريكية ورد بالخطأ ضمن أسماء مقدمي مشروع القرار.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية (A/54/15) والأجزاء من الأول إلى الخامس، A/54/94-S/1999/518، A/54/304، A/54/392،

(A/54/486، A/54/529)

٧ - السيد هورن (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الأحادية المتخذة وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/54/486)، فقال إن الأمين العام كتب إلى الحكومات طالبا إليها أن تقدم آراءها حول هذه المسألة أو أية معلومات أخرى تتصل بها. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وردت ردود من ١٥ دولة؛ وقد أوجزت تلك الردود في الفصل الثاني. أما الفصل الثالث فيتضمن استعراضاً لأقرب الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما يتضمن الفصل الرابع موجزا للنتائج الرئيسية. وقد انعقد اجتماع فريق الخبراء المخصص حيث نظر، في جملة أمور، في أثر التدابير الاقتصادية القسرية على البلدان المتأثرة.

٨ - وذكر أن الفريق لاحظ أن التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية لا تؤدي في الغالب إلى النتيجة المنتظرة منها وأنها تثير مخاوف جدية من الناحيتين الإنسانية والأخلاقية. وبوجه خاص، أعرب الفريق عن القلق إزاء الآثار الضارة التي تنسحب من هذه التدابير على البلدان النامية وعلى هيكل العلاقات الدولية، وخلص إلى أنه يجب النهي بقوة عن الالتجاء لمثل هذه التدابير (A/54/486، الفقرة ٤٧).

٩ - وأضاف أن الفريق رأي أن هناك بديلا أرشد، إذ شدد على أهمية التعاون الدولي، بما في ذلك المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن المسائل المثيرة للخلاف، واستراتيجيات الارتباط، والتدابير الاقتصادية الإيجابية التي تنطوي على نظم ملائمة للحوافز والمكافآت، ووافق في أنه يمكن في كثير من الحالات التي تمس البلدان النامية تحقيق نتائج مجدية بتقديم مساعدات مالية وتقنية إضافية وأفضليات تجارية للدولة المستهدفة بدلا من إخضاعها لتدابير اقتصادية قسرية (A/54/486، الفقرة ٥٨).

١٠ - واختتم كلامه قائلا إن الفريق أوصى بأنه ينبغي دعم مواصلة مناقشة هذا الموضوع بتعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال الرصد والتحليل.

١١ - السيد إنسانالتي (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/54/304) يتناول طائفة من المسائل التي تتصل بنواحي القلق الذي يخالغ البلدان النامية؛ ومن ذلك أنه يبرز أن وصول صادرات البلدان النامية من البضائع والخدمات إلى الأسواق بحاجة إلى تحسين كبير، وهو ما يتطلب إلغاء التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على طائفة من المنتجات الزراعية والصناعية أو تخفيض تلك التعريفات. كما أن تصعيد التعريفات على أساس فرض تعريفات أعلى على المنتجات الوسيطة والنهائية، بالمقارنة بصادرات السلع الأساسية الأولية، مسألة تحتاج أيضا إلى معالجة.

١٢ - وأوضح إنه إزاء عدم توازن أثر العولمة وجوانب بعينها من عدد من الاتفاقات التي أبرمت في سياق جولة أوروغواي، فإن بلدانا نامية عديدة لا تزال لها مصلحة حيوية في إعادة النظر في أثر اتفاقات جولة أوروغواي. وعندما تناول جدول أعمال الأونكتاد الإيجابي للتجارة التحديات الراهنة التي يفرضها تحرير التجارة، وهو جدول يرمي إلى ربط الاتفاقات التجارية بالأولويات الإنمائية والشواغل القائمة في قضايا شديدة الصلة بالموضوع، فقد ركز على أهداف من قبيل تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الإعانات المحلية للصادرات. وهذه ملاحظة لها أهميتها حيث أن هناك اتجاها متزايدا نحو توسيع المجال التفاوضي لمنظمة التجارة العالمية لإقحام قضايا قد يكون من الأنسب معالجتها في منظمات ذات اختصاص في مجال التنمية مثل الأونكتاد.

١٣ - واستطرد قائلا إن الظروف التي تنفرد بمواجهتها البلدان النامية غير الساحلية يجب أن توضع في الاعتبار لدى السعي إلى النهوض بالخطط التجارية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، ناشد المجتمع الدولي أن يولى

اهتماما ودعما خاصين للمشاكل والاحتياجات التي تستجد لدى البلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من المشاركة على نحو فعال في الاقتصاد العالمي الذي يتعولم بسرعة. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ و الصين ترحب بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، وإنها تحث على تنفيذها بالكامل.

١٤ - وأعرب عن شديد الترحيب بالاهتمام الموجه إلى ضرورة زيادة التكامل والتجانس بين السياسة التجارية والاعتبارات الأوسع المتصلة بالاستقرار المالي وتوليد العمالة. ولئن كان تقرير الأمين العام يغطي عددا من المسائل الهامة، فلقد كان بالوسع الاستفاضة في التحليل بإبراز تهاافت بعض الافتراضات التي تستند إليها النزعة الأصولية لاقتصاد السوق، حيث أن الآراء يتزايد توافقها على أن بعض النهج التي تتبع حاليا في تحرير التجارة تنسحب بآثار سلبية على عدد البلدان النامية. وواقع الأمر أن تركيز المفاوضات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية ينحو إلى إقحام الانشغال بقواعد التجارة العالمية وإنفاذها بدلا من الاهتمام بآثارها على التنمية. ويومئ ذلك إلى حدوث تحول كبير عن الحالة التي كانت قائمة قبل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ورغم كل تلك الاعتبارات، فإن التقرير يشير عددا من المسائل ذات الصلة الوثيقة بالموضوع ويوفر أساسا مفيدا للمناقشة.

١٥ - السيد وايات (المراقب عن الجماعة الأوروبية): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، فقال إن الأسواق إبان الاضطرابات المالية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ بقيت مفتوحة بوجه عام وقوبلت الضغوط الحمائية بالمقاومة سواء في البلدان التي تأثرت تأثرا مباشرا شديدا بالأزمة المالية أو في شركائها التجاريين الرئيسيين، وهو ما يؤكد بوضوح قيمة وجود نظام تجاري يقوم على قواعد غير تمييزية تحظى بموافقة كل أعضائه. وقد تصدرت الجماعة الأوروبية الجهود الرامية إلى القيام في الألفية الجديدة ببدء جولة من المفاوضات التجارية في الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية إيمانا منها بأن إجراء جولة وحيدة وشاملة تنطوي على طائفة واسعة من القضايا هو أفضل سبيل للتصدي للتحديات الناشئة عن التغير الاقتصادي والتكنولوجي السريع والبعيد الأثر وإيلاء الاعتبار للمصالح التجارية لأعضاء منظمة التجارة العالمية ككل.

١٦ - وأوضح أنه من المهم أن تكفل استجابة الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية للمصالح والشواغل الخاصة للبلدان النامية، وأن تتبدى خطة للتنمية في كل مجالات التفاوض. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفتح صدرها للنظر على نحو بناء، كجزء من صفقة شاملة، فيما تتقدم به البلدان النامية من مقترحات ترمي إلى إدماجها بصورة أوفى في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بما في ذلك المقترحات التي تدعو إلى زيادة تفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية وتحسين التمكّن من الوصول إلى الأسواق في المجالات التي تهم البلدان النامية. والاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في تضمين الجولة الجديدة أية قضايا تتصل بسير وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تطلبها البلدان النامية.

١٧ - وقال إن جدول أعمال التنمية للجولة الجديدة ينبغي أن يستهدف تحقيق اتباع نهج منسق في بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتصل بالتجارة؛ وتعزيز التعاون والشفافية بين منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز دعماً لتحرير التجارة والتنمية؛ وتأمين مزيد من كفاءة التكامل بين الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية دعماً للتجانس. كما أن جدول الأعمال المذكور ينبغي أن يؤدي أيضاً إلى اتخاذ قرار من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالاضطلاع بالتزام يكفل تمكين المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نمواً، في موعد لا يتجاوز نهاية الجولة الجديدة، من الوصول كلها تقريباً إلى الأسواق دون رسوم جمركية.

١٩ - وأضاف أن الجولة الجديدة للمفاوضات ينبغي أن تشمل القضايا الجديدة في مجالي التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة. وينبغي أن تستهدف المفاوضات حول التجارة والاستثمار إنشاء إطار متعدد الأطراف من القواعد التي تحكم الاستثمار الدولي وأن تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر مع استبعاد تحركات رؤوس الأموال لآجال قصيرة. وينبغي أن تكفل تهيئة الظروف المناسبة التي تجعل من الاستثمار الدولي وسيلة للتنمية المستدامة، مع المحافظة على قدرة البلدان المضيفة على تنظيم نشاط المستثمرين في أقاليمها.

٢٠ - وذكر أن المفاوضات ينبغي أيضاً أن تبدأ انطلاقاً من إطار أساسي من المبادئ والقواعد الجوهرية الملزمة بشأن القوانين والسياسات المحلية الخاصة بالمنافسة وإنفاذها. وينبغي أن تستهدف منظمة التجارة العالمية وضع نهج مشتركة تجاه الممارسات المناهضة للمنافسة التي لها تأثير كبير على التجارة والاستثمار الدوليين، وتشجيع التعاون الدولي. كما ينبغي أن يكون البعد الإنمائي محورياً للاعتبارات التي يشملها مثل ذلك الإطار المتعدد الأطراف، وذلك عن طريق الجمع بين فترات انتقالية يمكن تحديدها والمساعدة التقنية وتوخي المرونة في القواعد. كما ينبغي أن تشمل المفاوضات المسائل المتصلة بتيسير التجارة، والتبادل التجاري، والبيئة. وينبغي أن تسعى الجولة الجديدة إلى تحقيق أقصى حد من التآزر الإيجابي بين تحرير التجارة وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية. ومن المستصوب العمل على أن تكون الإجراءات مبسطة ومتسقة وتلقائية، وعلى الإقلال من الروتين والمستندات، وزيادة الشفافية. وحيث أن ذلك سينطوي على منافع جمة للكثير من تجار البلدان النامية، فإنه ينبغي وضع مجموعة من الالتزامات تحت لواء منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.

٢٠ - وتطرق إلى مسألة التجارة والحقوق العمالية الأساسية، فقال إن التعاون بين أمانتي منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية يجب أن يعزز، كما ينبغي إنشاء محفل عامل دائم مشترك بين المنظمين لتناول مسائل التجارة والعولمة والعمل. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعارض حازماً أية نهج تقوم على الجزاءات، وأنه سيرفض أية مبادرة لاستغلال الحقوق العمالية لأية أغراض حمائية.

٢١ - وأوضح أن وضع برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن تحقيق التجانس في صنع السياسات الاقتصادية العالمية ينبغي أن يدور حول أربعة محاور، هي الأخذ بنهج منسق في بناء قدرات البلدان النامية فيما يتصل بالتجارة؛ وتعزيز التعاون والشفافية دعماً لتحرير التجارة؛ وتشجيع تكامل الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية دعماً لتجانس السياسات. أما مفهوم بناء القدرات المتصلة بالتجارة فلا يمكن أن يُنفذ بفعالية إلا على أساس التنسيق بين المانحين والمشاركة التامة للبلدان النامية. وفي هذا الشأن، فقد خصصت اللجنة

الأوروبية ١٠ ملايين يورو من الصندوق الإنمائي الأوروبي الساع لدعم إدماج دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

٢٢ - وأشار إلى أن مقترحات الاتحاد الأوروبي ولئن كانت ستجلب مزايا ضخمة للبلدان النامية، فإن منظمة التجارة العالمية لا تستطيع أن تحل بمفردها جميع مشاكل التنمية. إذ عليها أن تعمل في تعاون مع سائر المنظمات، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسائر الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فضلا عن الأونكتاد.

٢٣ - واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي ولئن كان يوافق على الرأي الوارد في منشور الأونكتاد "تقرير التجارة والتنمية" لعام ١٩٩٩ من أن البلدان لم تستفد كلها من نتائج جولة أوروغواي حسبما كان متوقعا، فإنه لا يوافق في أن تحرير التجارة في البلدان النامية كان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية، أو أنه كان السبب في الأزمة الاقتصادية. وستكون الدورة العاشرة القادمة للأونكتاد فرصة هامة للمجتمع الدولي لكي يركز على مسائل التجارة وغيرها من المسائل التي تتصل بالعولمة والتنمية.

٢٤ - السيد أوسي - دانكوه (غانا): قال إن جميع البلدان أعادت التأكيد على إيمانها الراسخ بأن وجود نظام مفتوح تحكمه القواعد ومنصف وبرئ من التمييز وشفاف ومتعدد الأطراف إنما يوفر إطارا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن واقع الأمر يشير إلى أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لا يزال ينم عن انعدام التوازن في منظمة التجارة العالمية. وكثيرا ما يتبدى أن وصفات حرية التجارة والأسواق لا توصف إلا للبلدان النامية، وما الزراعة إلا مثال واحد على هذا النهج المشوه. وتقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/54/304) يضهم منه ضمنا أن هناك حاجة إلى مراعاة العدل والتطبيق التام والصادق للالتزامات لكي تطمئن جميع البلدان إلى فوائد توسع التجارة.

٢٥ - وأضاف أن تعريفات الذروة وتصاعد التعريفات في مجالات لها أهمية تصديرية للبلدان النامية من قبيل الزراعة والملبوسات والمنسوجات والأحذية أمر لا يزال يفرض صعوبات هائلة. كما أن استغلال الثغرات القائمة في إجراءات مكافحة الإغراق والقيام انفراديا بفرض معايير صحية ومعايير للسلامة تستهدف البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد زاد من أوجه اختلال التوازن في جولة أوروغواي. ولقد تحقق تقدم في بعض المجالات، إلا أن أغلبية البلدان النامية ستبقى في هوامش الاقتصاد العالمي إذا عجزت عن التصنيع. وستبقى الإمكانية العالمية لتوليد الثروات محدودة نتيجة لذلك في ظل بقاء أجزاء شاسعة من العالم في قبضة التخلف الاقتصادي.

٢٦ - وأوضح أن التفهم يتزايد لأهمية العدل بين جميع البلدان؛ وعلى ذلك ينبغي أن تصبح المعاملة الخاصة والتفضيلية مسألة تدخل في جميع جوانب المفاوضات. ومعالجة موضوع تمكين البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق يحتاج إلى نهج متكامل. كما أن التصلب في جانب العرض يمنع بلدانا كثيرة، لا سيما في أفريقيا، من

الاستفادة التامة من المعاملة التفضيلية وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ويجب التسليم بحاجة تلك البلدان إلى المساعدة التقنية.

٢٧ - وفيما يتعلق بالاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، قال إن البلدان النامية التي لا تزال تعكف على وضع إطار تنظيمي لقطاعاتها الخدمية ينبغي أن تستمر في الاستفادة من مرونة الاتفاق، بما في ذلك عن طريق تلقي الدعم في وضع أطر تنظيمية تتوافق مع أهدافها الإنمائية. وينبغي أن يعاد النظر في الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لكفالة اكتسابه لبعد إنمائي. كما ينبغي تقديم المساعدة للبلدان النامية في الاستفادة من آلية تسوية المنازعات المعمول بها في منظمة التجارة العالمية، وفي تحسين ما لديها من نظم للمعايير والاختبار.

٢٨ - وأضاف أن وقع الأزمة الاقتصادية ينهض دليلاً على الصلة القائمة بين التجارة والتمويل والتنمية، ثم إنه لا حاجة إلى إعادة التأكيد على الحاجة إلى التجانس في إدارة التمويل والتجارة عالمياً. وبالمثل، فبالنسبة إلى معظم البلدان النامية فإن إيرادات تجارة التصدير تشكل عنصراً رئيسياً من موارد التنمية. ولذلك فلقد آن الأوان لموازنة التشديد على التدفقات المالية بعمل تقييم سليم لدور التجارة في توليد الموارد المالية للتنمية.

٢٩ - وأشار إلى أن قدرة قادة بعض البلدان المتقدمة النمو على تشجيع التجارة الحرة يحد منها الخوف والمقاومة على سبيل رد الفعل من جانب المهددين بفقدان وظائفهم من جراء المنافسة العادلة. والحكومات تقع عليها مسؤولية كفالة أن تدعم أكثر القطاعات غنماً من تحرير التجارة العالمية الاحتياجات الناجمة من التحول في قطاعات أخرى من اقتصاداتها لا مفر من تمنى بالخسارة. وهذا مبدأ من شأن قبوله أن يهيئ الظروف المناسبة لقيام نظام تجارة عالمي يتسم حقاً بالإنصاف والانفتاح والشفافية.

٣٠ - السيد غولاجر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن العالم قد وصل إلى مرحلة مثيرة في مسيرة التجارة والتنمية. وأعلن أن حكومته تلتزم بكفالة أن تعمل جولة سياقات القادمة للمفاوضات التجارية على رفع مستويات المعيشة وإتاحة الفرص في جميع أرجاء العالم النامي. إذ يتعين أن تسعى تلك المفاوضات إلى إزالة السياسات المشوهة للتجارة، وتخفيض التعريفات الجمركية، وتشجيع شفافية الإجراءات، والنهي عن الفساد، مع المحافظة على الاستدامة البيئية في مواكبة توسيع التجارة. كما أن الولايات المتحدة تدعم المعايير العمالية الأساسية لكي يتاح لكل من يعمل أن يتمتع بكرامة عمله وحسن جزائه.

٣١ - وأوضح أن حكومته تسلم منذ أمد طويل بأن الاقتصاد العالمي يمكن أن يكون قوة للخير، وإن كانت تسلم بأن الأثر الإنمائي للعولمة ليس متسقاً. وهي تعتقد بقوة أن زيادة الفرص التجارية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، غير أن ذلك لن يكفي وحده لكفالة أن تحقق جميع البلدان التنمية المستدامة بيئياً أو أن يتسنى تحقيق فوائد الاقتصاد العالمي داخلياً. إذ يتعين على الحكومات أن تقوم بالدور المطلوب منها لتهيئة الظروف اللازمة، وذلك عن طريق اعتماد سياسات محلية لتشجيع المنافسة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط القطاع الخاص.

٣٢ - وأعاد تأكيد تأييد وفده للأونكتاد وما يقوم به من جهود لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في نظام التجارة المتعدد الأطراف. ونظرا لأهمية اضطلاع الأونكتاد بتحليل الآثار الإنمائية التي تترتب على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، فإن وفده يحث الأونكتاد على تقديم صورة أوفى للفوائد العامة لتحرير التجارة بالإضافة إلى بيان أوضح للاختيارات الحاسمة التي تواجه كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال السياسة. وأعلن أن الولايات المتحدة باقية على التزامها التام بالاستفادة من بشائر الشراكة من أجل التنمية لتحقيق المزيد.

٣٣ - وختاما أشار إلى أن مجلس الشيوخ قد اعتمد لتوه قانونا لتعزيز علاقة الولايات المتحدة بالبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان منطقة البحر الكاريبي في ميدان التجارة. وقال إن قانون النمو والفرص في أفريقيا يمكن أن يشجع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية عن طريق تزويد الدول الأفريقية التي تمارس الإصلاح بمجموعة من الحوافز والمزايا التي تساعد على النمو والانضمام إلى الاقتصاد العالمي، وفي الوقت ذاته فإن المبادرة المتعلقة بالحوض الكاريبي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي وتقوية الشراكات في صناعة المنسوجات والملبوسات.

٣٤ - السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام من أن المشكلة الرئيسية في التجارة الدولية لا تزال هي المحافظة على تطبيق شروط مستقرة ومعلومة وغير تمييزية لوصول سلع وخدمات جميع البلدان إلى الأسواق، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولسوء الحظ كان التقدم المحرز في ذلك المجال بطيئا، بل أن الإجراءات الحمائية والحواجز التجارية استمرت بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية. ومما يؤسف له أنه يجري استغلال تدابير مكافحة الإغراق بتواتر متزايد ضد البلدان النامية لأنها تدابير تقضي على الميزات التنافسية الطبيعية لتلك البلدان، ومنها على سبيل المثال الرخص النسبي لليد العاملة والمواد الخام. والقيود التجارية تنجم عنها خسائر فادحة تقع على بلده وعلى غيره كل سنة، ولذلك فإن وفده يطلب من جميع الدول التجارية الرئيسية أن تتوخى الاعتدال في استعمال التدابير التقييدية.

٣٥ - وأضاف إن الاتحاد الروسي ولئن كان يؤيد توافق الآراء العريض حول تحرير التجارة ومقاومة الحمائية، فإنه يريد لعملية التحرير أن تتقدم بطريقة متوازنة حرصا على تحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية المستدامة لجميع المناطق. وينبغي إبداء تفهم أكبر للظروف الوطنية المحددة التي قد يكون لها تأثير على معدل سرعة عملية التحرير وعمقها. وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على اكتساب نظام التجارة المتعدد الأطراف للصيغة العالمية من خلال انضمام أعضاء جدد إلى منظمة التجارة العالمية، وإنه يأمل أن يعطي المؤتمر الوزاري القادم دفعة سياسية جديدة لهذه العملية. وهو يفهم أن شروط الانضمام ينبغي ألا تتجاوز مستوى التزامات الأعضاء الحاليين لمنظمة التجارة العالمية النابعة من اتفاقات وقواعد "غات"/ منظمة التجارة العالمية.

٣٦ - وختاما قال إن الاتحاد الروسي يعترف بالدور الشديد الأهمية الذي يقوم به الأونكتاد بصفته هيئة التنسيق الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية وكمحفز لمناقشة مواضيع تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا، وبأنه يقدم مساهمة قيمة على المستويين النظري والعملي معا.

٣٧ - السيد إيسكانيرو (المكسيك): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن مجموعة ريو تهتم اهتماما خاصا بمسألتين هما: الوصول إلى الأسواق، وتطوير نظام التجارة المتعدد الأطراف، بما في ذلك وضع جدول أعمال إيجابي للجولة القادمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وهما مسألتان متصلتان اتصالا وثيقا، حيث أن تحسين التمكن من الوصول إلى الأسواق أمر جوهري إذا كان المراد هو حقا مراعاة نظام التجارة المتعدد الأطراف لمصالح البلدان النامية واحتياجاتها. وإزالة تعريفات الذروة وتساعد التعريفات، لا سيما في القطاعين الزراعي والصناعي، مسألة لها أولوية عليا. كما يجب القضاء على إساءة استعمال تدابير مكافحة الإغراق.

٣٨ - وفيما يتعلق بتطوير نظام التجارة المتعدد الأطراف، قال إن من المهم لأعضاء مجموعة ريو كفالة توفر الظروف التي تمكنهم من التغلب على آثار الأزمة المالية؛ ومؤدى ذلك هو تجنب الحمائية ورفع أسعار السلع الأساسية. كما أنهم يتابعون عن كثب إكمال آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات، وبودهم لو أنشئت آليات لتقديم المساعدة التقنية بصفة مستمرة للبلدان النامية. وهم يعترفون بالعمل المتميز الذي يقوم به الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في تلك المجالات.

٣٩ - واختتم قائلا إن الجهود المبذولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق التكامل الإقليمي، استنادا إلى مبدأ الانفتاح الإقليمي، قد أدت إلى إحراز تقدم كبير في تحرير تجارة الخدمات وكانت عوناً لتنمية التبادل التجاري مع مناطق أخرى، منها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وترى مجموعة ريو أن بند التجارة والتنمية هو أهم بند في جدول أعمال اللجنة حيث أنه يبرز الدور الجوهري للتجارة الدولية في دعم التنمية.

٤٠ - السيد الأوجلي (الجمهورية العربية الليبية): قال إن أهمية الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد دعما للبلدان النامية قد ازدادت بروزا في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها آفاق التنمية في البلدان النامية بفعل تسارع خطى العولمة والتحرر من القيود. ومن الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية أن البلدان النامية إذا خرج عن مقدورها أن تتصدى لتحديات العمليات الاقتصادية العالمية، فإن تفشي عدم الاستقرار يمكن أن يدمر اقتصاداتها. ودرس آخر هو أن فشل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الخروج بنتائج متوازنة وعادلة ومنصفة قد أدى بالبلدان النامية إلى رفض تناول مسائل جديدة في المفاوضات التجارية القادمة. والرسالة الواضحة التي ينم عنها ذلك هي أنه لم يعد ممكنا لشركاء التنمية أن يمارسوا العمل بمفردهم: إذ يتطلب استقرار ورخاء بلدانهم وشعوبهم أن يسير الاقتصاد العالمي سيرا سلسا، وهو ما يتطلب المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية.

٤١ - وأوضح أن دعم الأونكتاد للبلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية مطلوب بشكل حاسم إذا أريد أن تخرج أية مفاوضات تجارية تدور مستقبلاً بنتائج منصفة ومتوازنة وقابلة للتنفيذ.

٤٢ - وقال إن حاجة البلدان النامية إلى الحصول على مزيد من الدعم يجب النظر إليها في سياق أربع حقائق هامة: أولاً، أنه إذا لم تتخذ تدابير فعالة على الصعيدين الوطني والعالمي لتنظيم الأنشطة المالية والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال والإشراف عليها ومراقبتها فإن عدم الاستقرار الاقتصادي سيستمر في معاودة الحدوث بتواتر وشراسة متزايدتين، مدمراً لأشد الاقتصادات هشاشة وأكثر الشعوب ضعفاً، ومصيباً بالشلل جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

٤٣ - وثانيتهما، أن الأوجه الخطيرة من اختلاف المعاملة والاختلال والتحيز ضد البلدان النامية التي ترسخت في نظام التجارة الدولي أدت إلى رفع التكاليف التي تتحملها البلدان النامية في سبيل مزيد من الاندماج في نظام التجارة الدولي.

٤٤ - وثالثتها، أنه حسب ما أثبتته الأزمة المالية الأخيرة في آسيا فإن هناك علاقات وثيقة تربط التجارة والتمويل بالأسواق المالية. كما أن الاختلالات التجارية تشكل سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار المالي والنقدي. ويستلزم الأمر معالجة التجارة والتمويل بطريقة متكاملة للخروج بتشخيص صحيح للمشكلة ولرسم سياسات وطنية وعالمية متسقة.

٤٥ - ورابعتهما، أن أمل الأغلبية الكبرى من البلدان النامية في الاندماج بصورة فعالة وسريعة ومفيدة في الاقتصاد العالمي سيبقى سراباً ما لم يتم سريعاً معالجة أمر ما تعانيه من ضعف في قدرات الدعم والهيكل الأساسية والمؤسسات. والتغلب على تلك النواحي من الضعف، وبالأخص نواحي الضعف في مجال النقل والضعف المؤسسي في جانب العرض، إنما يتطلب الاهتمام ببناء المؤسسات وبتخاذ تدابير عامة للتصحيح والتدخل، فضلاً عن توفير مزيد من المرونة للبلدان النامية في الترتيبات العالمية. وينبغي النظر في هذه المسائل بمنتهى الجدية من جانب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، والدورة العاشرة للأونكتاد، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً.

٤٦ - وختاماً قال إن السنوات الأخيرة شهدت تزايداً في تعرض البلدان النامية لتدابير قسرية انفرادية، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية مثل تلك الجزاءات على ما يربو على ٦٥ بلداً. وقد أعادت قرارات الجمعية العامة التأكيد مراراً على أن مثل تلك التدابير تشكل وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي تستهدف البلدان النامية وأنها تضر باقتصادات تلك البلدان وبجهودها الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير أخرى لوقف مثل تلك السياسات لأنها تتعارض مع المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي والاتفاقات الدولية.

٤٧ - السيد جاياناما (تايلند): تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن الخوف من حدوث انكماش عالمي الذي أثارته عواقب الأزمة المالية الآسيوية ولئن كان قد هدأ، فلا يزال الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات قوية لاستعادة إيمان البلدان النامية بنظام التجارة المتعدد الأطراف وثقتها فيه، إذ يسود بين هذه البلدان الآن اتجاه خطير إلى نبذ الانفتاح وإلى إبطاء خطى تحرير التجارة، وهو اتجاه ينبغي الوقوف في وجه استمراره. كما يحتاج الأمر إلى معالجة الاختلالات التي تشوب النظام التجاري والمالي المتعدد الأطراف لأنها تعرض البلدان النامية لنواح من اختلاف المعاملة والتحيز.

٤٨ - وأعلن أن الرابطة باقية على التزامها بتشجيع التحرر الاقتصادي الذي يراعي الأهداف الإنمائية للبلدان النامية، كما أنها تؤيد تماما الشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تشمل تلك الجولة إجراء مشاورات شاملة بشأن الوصول إلى الأسواق تتناول التعريفات الصناعية بالإضافة إلى المفاوضات المأذون بها من قبل في مجال الخدمات والزراعة. وينبغي أن تكون الجولة الجديدة متوازنة، وأن يكون لها جدول أعمال واسع القاعدة بدرجة كافية، كما ينبغي أن تسمح باختتام المفاوضات في غضون ثلاث سنوات كصفقة واحدة. وينبغي أن تتناول بصورة وافية اهتمامات البلدان النامية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لما يتعلق من أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، وفيما يتعلق باستمرار حصولها على الدعم لبناء قدراتها وعلى المساعدة التقنية.

٤٩ - وقال إن الرابطة تود أن يكون تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا تاما وصادقا. فهناك حاجة إلى أن يتم بصورة موضوعية تناول انتشار التحقيقات بشأن مكافحة الإغراق واستعمال تدابير مكافحة التحايل، وإلى توضيح بعض أحكام اتفاق مكافحة الإغراق. وتود الرابطة أن يستمر تحرير تجارة المنتجات الزراعية، وهو ما ينطوي على الوصول إلى الأسواق، وإلغاء إعانات الصادرات والحظر و/أو القيود التي تفرض بغير مسوغ على الصادرات، وتخفيض الدعم المحلي. والرابطة تؤيد تأييدا تاما توسيع ما هو حاصل حاليا من وقف فرض رسوم على معاملات التجارة الإلكترونية، وترى أن انضمام أعضاء مؤهلين جدد من شأنه أن يعزز اكتساب منظمة التجارة العالمية للصبغة العالمية.

٥٠ - وذكر أن الدورة العاشرة للأونكتاد ستكون فرصة للمجتمع الدولي لكي يتناول بصورة شاملة قضايا التجارة والتمويل والتنمية في سياق عملية العولمة؛ كما أنها يمكن أن تكون عونا كبيرا في التوصل إلى توافق آراء بشأن الاستراتيجيات الإنمائية الجديدة التي تقوم على النمو والاستقرار والمنفعة المشتركة والإنصاف. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تركيز أعماله التحليلية على الاتجاهات المستجدة لرسم السياسات في مجالات يتزايد الترابط فيما بينها هي التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية لمساعدتها فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للمفاوضات التجارية.

٥١ - وأعلن أن الرابطة باقية على التزامها بالجهود التي تبذلها لتحرير التجارة الإقليمية، وأن منطقة التجارة الحرة التابعة للرابطة تسير بسرعة في متابعة هدفها الرامي إلى إلغاء فرص رسوم استيراد على جميع منتجات

الدول الأعضاء الست الأصلية في الرابطة بحلول عام ٢٠١٥ وبالنسبة للأعضاء الجدد بحلول عام ٢٠١٨. كما أن البلدان الأعضاء في الرابطة تبذل قصارى جهودها لكفالة انفتاح المنطقة أمام الاستثمار الأجنبي.

٥٢ - السيد كولبي (النرويج): قال إن هدف المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والدورة العاشرة للأونكتاد ينبغي أن ينصب على تسهيل إدماج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي بتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق، وتوفير مزيد من الموارد، وزيادة التنسيق، وتحسين توجيه المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، وإيلاء اهتمام خاص لما تنفرد به من احتياجات بتطبيق الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. ومن شأن هذه التدابير أن تضمن التطوير المتسق لنظام التجارة المتعدد الأطراف، وبدونها سيجد قسم كبير من أعضاء منظمة التجارة العالمية أن أهمية النظام لمصالحها تتضاءل يوماً بعد يوم. وأعرب عن أمل النرويج في أن يتمكن المؤتمر الوزاري للمنظمة من أن يعطي تأييده التام لإنشاء مركز مستقل لتقديم المشورة القانونية بشأن قانون المنظمة، وهو ما من شأنه أن يمكن أقل البلدان نمواً وغيرها من حماية حقوقها التجارية بصورة أفضل.

٥٣ - وأشار إلى أن الأونكتاد هو خير من يستطيع المساعدة في إيجاد فهم أفضل للطريقة التي يمكن بها التوفيق بين عملية العولمة وأمانى البلدان النامية، وينبغي أن يتلقى توجيهات واضحة من بلدانه الأعضاء بشأن المجالات التي يستطيع أن يقدم فيها مساهمة إضافية. غير أنه من المهم أن لا يكرر الأونكتاد الأعمال التي تقوم بها منظمات أخرى وأن يركز على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، لا سيما التجارة والتنمية، وعلى مجال الاستثمار. وتود النرويج أن يكون للأونكتاد دور في تشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية.

٥٤ - ونوه بأن الأونكتاد قدم مساهمة قيمة في ميدان المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وفي دعم بناء القدرات في البلدان النامية لكي تكون كاملة الاستعداد لأداء دورها في المفاوضات التجارية. كما أن تقديم المساعدة التقنية يدخل في صميم أنشطة منظمة التجارة العالمية. وقد لقي اقتراح النرويج الداعي إلى أن يكون تمويل ما تقدمه المنظمة من مساعدة تقنية من ميزانيتها العادية لا من الموارد الخارجة عن الميزانية تأييداً واسعاً وتم ضمه إلى مشروع إعلان سياتل.

٥٥ - وقال إن النرويج ستولي اهتماماً شديداً في دورة الأونكتاد القادمة للصلة بين السياسات الوطنية والبيئة الاقتصادية الدولية، وهي ترى أن المجال يتسع لتحسين الهياكل الحالية للأونكتاد، لا سيما فيما يتعلق بالتفاعل بين اجتماعات الخبراء واللجان ومجلس التجارة والتنمية.

٥٦ - السيدة كوماري (الهند): قالت إن اتسام طابع تحرير التجارة بدرجة كبيرة من اللاتناظر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قد استبان خلال فترة التسعينات. فالبلدان النامية لا يخامرها شك في الإمكانية الجوهرية للتجارة كعنصر قوي للنمو، والتزام كثير منها بنظام تجارة متعدد الأطراف تحكمه القواعد يفوق التزام شركائها التجاريين الرئيسيين من البلدان المتقدمة النمو التي ترى دائماً في النزعة الانفرادية بديلاً وإغراء لا يقاوم.

٥٧ - وأضافت أنه مهما يكن الشكل الذي تتخذه الجولة الجديدة القادمة للمفاوضات التجارية، فإذا كان يراد أن تكون لها أية قيمة فإنه يتعين أن تتصدى لنواحي القلق الذي يخالغ البلدان النامية بشأن الاختلالات والقيود التي يتعرض لها نمو صادراتها، وبالتالي إمكاناتها الإنمائية. أما جولة أوروغواي فلم يكن لها أثر يذكر في تحسين فتح الأسواق أمام البضائع والخدمات التي لها أهمية ضخمة للبلدان النامية. كما أن إساءة استعمال إجراءات مكافحة الإغراق وغيرها من التدابير التجارية الطارئة يضر بما تجنيه من فوائد من تحرير التجارة. ثم إن قواعد منظمة التجارة العالمية ونظمها يعتورها عدم التوازن، حيث تفرض أثمان باهظة للمبتكرات والتراخيص الصناعية ولا يوفر إلا النذر اليسير من الحماية للتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والمحلية التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه ثورة التكنولوجيا البيولوجية في مجالي الزراعة والمستحضرات الصيدلانية.

٥٨ - ومضت قائلة إن الحاجة تدعو إلى بناء هيكل تكنولوجي دولي قادر على البقاء يكافئ على الابتكار والتقدم التكنولوجي ويشجعهما، على أن لا يكون ذلك على حساب تهميش أشد الفئات فقرا وضعفا أو زيادة ما يقوم بين الأمم من أوجه التفاوت. والعالم يعمه شعور بالقلق لأن ارتفاع تكاليف التكنولوجيا أصبح يشكل الآن عقبة تعترض مواصلة الابتكار والتقدم التكنولوجي، ولأن القيام بمزيد من البحوث والابتكار التكنولوجي أصبح الآن رهينة لاهتمامات فئة قليلة. ذلك أن نسبة لا تتجاوز ٢ في المائة من البحوث المتصلة بالصحة هي التي تركز للالتهابات الرئوية وأمراض الإسهال والسل، رغم أنها تمثل ١٨ في المائة مجموع الأمراض في العالم.

٥٩ - وأوضحت أنه ينبغي إقامة توازن بين استصواب التماس مجموعة مشتركة وموحدة من القواعد والامتيازات والالتزامات تنطبق على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، والحقيقة المحتومة التي تشير إلى أن البلدان النامية الأعضاء تمر بمراحل إنمائية شديدة الاختلاف. والأمر يحتاج إلى تقوية مفهوم المعاملة الخاصة والتفضيلية الذي لقي الاهتمام نفاقا في الجولات السابقة للمفاوضات التجارية وإلى إعطائه معنى حقيقيا.

٦٠ - وأشارت إلى أن المجال الرابع الذي يحوطه القلق هو مجال تجارة الخدمات، حيث من المهم للغاية ضمان عدم المساس بمرونة الهيكل المتوخى في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. كما أن من الأهمية بمكان التصدي لمسألة القيود التي تفرض على حركة الأشخاص الطبيعيين؛ ومن الضروري أن تكون الالتزامات المتصلة بطريقة توفير الأشخاص الطبيعيين وحركتهم منصبّة على قطاعات وفئات محددة، ويتعين إلغاء اختبارات الحاجات الاقتصادية أو وضع معايير محددة لاستعمالها.

٦١ - وختاما قالت إن العجز التجاري في عام ١٩٩٩ صحبته ردة إلى الحمائية باستعمال ما سمي اتفاقات قيود التصدير الطوعية. والعودة إلى ممارسة مثل هذه "التجارة الموجهة" أمر مثير للقلق. والاتجاه المزعج الثاني هو أثر الأزمة المالية الأخيرة في الأجل الطويل. ويشير تحليل للتعديلات التي أجريت في أرصدة الحسابات الجارية في أعقاب تلك الأزمة إلى أنها أجريت باستعمال أسوأ وسيلة ممكنة - لا من خلال دورة حميدة من توسيع الصادرات بما يؤدي إلى نمو الأسواق وإنما من خلال دورة خبيثة من قمع الاستيراد، مما أدى إلى حدوث خسائر في قيم الصادرات من جراء اجتماع الآثار التضخمية لانكماش الطلب والعرض المفرط وتخفيض قيم العملات. وقد أبرز التحليل الحاجة إلى التصدي لمسائل تحقيق التجانس بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية

بطريقة شاملة. ومن المجالات الأخرى التي تثير القلق ما يطلق عليه اسم "حمائية الأجداد" التي تنطوي على استعمال الشروط البيئية والعمالية لخدمة قضية المزيد من الحمائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

— — — — —